مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني، ص:1-19، يونيو 2004م

التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية

باسم مكحول **نصر عطياني**

قسم الاقتصاد، جامعة النجاح الوطنية- فلسطين باحث مساعد في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس، رام الله، فلسطين

Box 7, Nablus, West Bank, Palestine, Tel: 092370042 (w), 92388487 (h)
Fax: 092387982, Email: Makho@ajah.edu

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى قياس درجة التكامل العمودي في الصناعات التحويلية الفلسطينية المعرفة على مستوى الحد الرابع حسب التصنيف الدولي للنشاط الاقتصادي، وتقدير تأثير التكامل العمودي على أداء المنشات الصناعية التحويلية، وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، بالاعتماد على بيانات المسح الصناعي لسنة1997. وقد استخدمت نسبة القيمة المضافة الى المبيعات كمؤشر لدرجة التكامل العمودي. وبينت النتائج ارتفاع درجة التكامل العمودي بشكل عام في الصناعات الفلسطينية عند مقارنتها مع بعض الدول العربية المحيطة من جهة، واختلاف درجة التكامل العمودي بين فروع الصناعات التحويلية من جهة اخرى. كما تبين من النتائج أن التكامل العمودي يؤثر إيجابيا على أداء المنشات الصناعية، ويزداد تأثيره على أداء المنشات الصغيرة مقارنة بالمنشات الكبيرة، كما أن تأثيره على المنشات العاملة في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة. وتشير النتائج الى أهمية استخدام التكامل العمودي من قبل القطاع الخاص كاستراتيجية لتحسين أداء المنشات الصناعية لمواجهة الضغوط التنافسية المتزايدة في المناطق الفلسطينية. كما يمكن للجهات الحكومية المعنية تشجيع عمليات التكامل العمودي من خلال الاندماج، أو النمو الذاتي للمنشات بعد التأكد من أن ذلك لن يؤدي الى زيادة القوة الاحتكارية للمنتجين.

Abstract: The major goals of this study are to measure the degree of vertical integration (VI) in Palestinian manufacturing industries, and to estimate the effect of VI on economic performance of industrial firms. To do so, the study utilized the 1997 industrial survey data, to estimate a multiple linear regression model. The degree of VI is measured by the ratio of value added to sales. The results showed that the degree of VI is relatively high when compared to some neighboring Arab Countries. Also, the degree of VI varies among various industries. The effect of VI on economic performance was positive and statistically significant. Such effect was larger for small firms when compared to big ones, and larger for firms located in the West Bank when compared to those located in Gaza. This result leads to the conclusion that VI can be used as a strategy by Palestinian firms to improve their economic performance in the wake of increased competitive pressure they face in local and international markets. Also, the Palestinian National Authority, when drawing industrial policies, can encourage firms to vertically integrate after assuring that VI gains do not come from increased monopoly power that VI might create.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة التكامل العمودي في الصناعات الفلسطينية، وتأثيرها في الأداء الاقتصادي، بهدف الخروج برؤية واضحة حول ما إذا كانت الصناعات الفلسطينية تتمتع بدرجة معينة من التكامل العمودي أم لا، وفيما إذا كانت استراتيجية التكامل العمودي تسهم في تحسين أداء الصناعة الفلسطينية. وتنبع أهمية ذلك من خلال التحديات التي تواجهها الصناعة الفلسطينية، والتي نجمت عن التغيرات المحلية، والإقليمية، والعالمية، والتي أسهمت بدورها في تعميق الآثار السلبية للمشكلات الهيكلية التي تعاني منها والتي من أهمها ضعف قدرتها التنافسية محليا وعالميا. وستقدم الدراسة بعض التوصيات التي قد تسمح في مساعدة صانع القرار الفلسطيني في رسم السياسات الاقتصادية المواتية لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والمنشات الصناعية الفلسطينية من خلال تشجيعها على الاندماج والتكامل العمودي. وما يميز هذه الدراسة كونها أول محاولة لدراسة ظاهرة التكامل العمودي في الصناعة الفلسطينية.

وتعتمد الدراسة على بيانات المسح الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة الفلسطينية سنة 1997، وعلى مستوى أربع خانات حسب التصنيف الدولي(ISIC) وقد شمل المسح حوالي 5900 منشأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في مختلف القطاعات الصناعية الثلاثة: التعدين واستغلال المحاجر، والصناعة التحويلية، وإمدادات الكهرباء والمياه والغاز، وشكلت الصناعة التحويلية اكبر هذه الصناعات في مختلف المجالات، وشمل المسح جميع المؤسسات التي توظف اكثر من أربعة عمال أو أن رأسمالها يزيد عن 30 ألف دولار أمريكي، وكذلك شمل المسح جميع المنشات العاملة في صناعة قطع الحجارة وتشكيلها، ويبين الجدول رقم (1) توزيع هذه المنشات حسب العدد بين فروع الصناعة التحويلية. أما بقية المنشات فقد تم سحب عينة عشوائية بسيطة من كل قطاع صناعي. كما تستخدم الدراسة بيانات المسوحات الصناعية المختلفة للفترة 1994– 2000، التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إضافة إلى مراجعة الدراسات، والأدبيات السابقة التي عالجت الموضوع، حيث تمت الإشارة إليها في الدراسة.

وسيتم تحليل البيانات باستخدام الأسلوبين الوصفي والكمي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ويركز التحليل الوصفي على دراسة المؤشرات الاقتصادية حول التكامل العمودي، بينما يحاول التحليل الكمي، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد والترابط الجزئي تحديد تأثير التكامل العمودي على أداء المؤسسات الصناعية.

القطاع الصناعي الفلسطيني: لمحة تاريخية

لقد عمل الاحتلال الإسرائيلي ومنذ احتلاله للأراضي الفلسطينية في سنة 1967، على تهميش شبه كلي لكافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتي من ضمنها القطاع الصناعي، ويمكننا ملاحظة آثار تلك الإجراءات والسياسات على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص، من خلال النظر إلى التطورات، والتغيرات التي حدثت على أداء قطاع الصناعة خلال الفترة 1967–1999. حيث

تشير البيانات المتوفرة من جهات مختلفة حول مساهمة قطاع الصناعة الفلسطيني في التوظيف منذ سنة 1970 بان هذه النسبة كانت في حالة من التذبذب ، حيث كان هناك 14600 عامل يعملون في قطاع الصناعة سنة1970 من اصل 99900 عامل مجموع العاملين في الضفة الغربية مشكلين بذلك ما نسبته 14.6%، و6400 عامل في قطاع غزة من اصل 52800 عامل، حيث بلغت نسبتهم 12%، وخلال سنوات الثمانينات بقي الوضع على حاله المتذبذب ، ولكن الوضع ازداد سوءاً في سنة 1988 حيث كانت السنة الأولى من الانتفاضة الفلسطينية، والتي انعكست بأثر سلبي على الاستخدام، فوصلت مساهمة قطاع الصناعة في الاستخدام إلى 11% في الضفة الغربية، و16% في قطاع غزة. وفي سنة 1994 ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني من الاستخدام الكلي الى 17% في الضفة الغربية، وانخفضت الى 10% في قطاع غزة. أما في سنة 1999 فقد بلغ مجموع العاملين في قطاع الصناعة 71060 عاملاً وذلك بحسب نتائج المسح الصناعي الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أي ما يشكل 16% من مجموع العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولم يتغير الوضع كثيرا من حيث مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في سنة 1970حوالي 8%في الضفة الغربية، و14% في قطاع غزة، وبقيت هذه النسبة متدنية طوال الفترة الممتدة ما بين 1970–1993. وفي سنة 1994 بلغت 14% في الضفة الغربية و12% في قطاع غزة. وفي سنة 1998 بلغت 17% في الضفة الغربية و16% في قطاع غزة (مكحول،2000).

أما بالنسبة للصادرات الصناعية الفلسطينية فقد بلغت في سنة 1999 حوالي 15% من إجمالي الإنتاج الصناعي، وفي هذا مؤشر واضح على الضعف الشديد في الترويج التجاري للمنتجات الصناعية الفلسطينية، وعدم وجود أسواق خارجية، وقنوات تسويق للصناعة الفلسطينية.

أما بالنسبة لعدد المنشات الصناعية فقد بلغ في الضفة الغربية وغزة في سنة 1999 (14657 منشاة) . وبلغ متوسط إنتاجية العامل في قطاع الصناعة ككل سنة1999 في حدود 10086 دولارا، وكانت أعلى إنتاجية هي في صناعة التبغ 290106.48 دولارا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2001).

وتتركز الصناعة الفلسطينية في محافظتي الخليل ونابلس، حيث بلغت نسبة المنشات العاملة في كل محافظة منهما 23% من مجموع المنشات العاملة. أما صناعة التعدين واستغلال المحاجر فقد احتلت محافظة الخليل أيضا أعلى نسبة من حيث عدد المنشات العاملة في هذا المجال، حيث بلغت 55%، يلي ذلك محافظة نابلس التي حصلت على نسبة 31% من إجمالي عدد المنشات العاملة في التعدين واستغلال المحاجر. وبالنسبة للمنشات العاملة في مجال إمدادات الكهرباء والمياه والغاز فقد احتلت محافظة قلقيلية

أعلى نسبة من حيث عدد المنشات حيث بلغت 28%. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد منشات القطاع الصناعي 4599 منشأة.

وتمتاز الصناعة الفلسطينية بصغر الحجم (90% منها توظف اقل من 5 عمال). زد على ذلك شيوع الملكية الفردية والعائلية (87% من المنشات هي منشات فردية) وكذلك بالجمود والبدائية، وذلك بسبب سنوات الاحتلال الطويلة التي عمل من خلالها على تهميش هذا القطاع وإلحاقه كبقية القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي، وذلك لأجل إحكام السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، حيث بقي هذا القطاع رهين التقلبات والظروف السائدة، فمثلا 90% من المواد الخام التي تستخدمها الصناعة الفلسطينية هي مستوردة أما من إسرائيل أو عبرها، وهذا بدوره جعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي من جهة، وللسياسات الإسرائيلية من جهة أخرى. إضافة الى ضعف عمليات الترابط الأمامي والخلفي(التكامل العمودي والأفقي)، مما أدى إلى عدم اكتمال العنقود الصناعي، وسيطرة الإسرائيليين على هذه الترابطات. كما أن معظم المؤسسات الصناعية الفلسطينية لم تطور لنفسها أسماء تجارية. علاوة على ذلك افتقارها إلى التكنولوجيا الحديثة، فمعظم الآلات والمعدات المستخدمة في عمليات التصنيع هي آلات ومعدات قديمة نسبيا، وغير متطورة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج. كما تعاني الصناعة الفلسطينية من ضعف السياسة العامة الداعمة للقطاع الصناعي الفلسطيني، وضعف البيئة الاستثمارية والقانونية والمادية، وضعف خدمات البنية التحتية. إضافة الى ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات الداعمة والمساندة (مؤسسات مالية، مصارف وبنوك، والاتحادات الصناعية على اختلافها)، حيث إن هذه المؤسسات لم تلعب الدور المطلوب منها في عملية التنمية الاقتصادية، فالمؤسسات المالية والمصرفية لم تؤد على سبيل المثال دورها التمويلي، حيث يقتصر عملها على عمليات مالية قصيرة الأجل، كما تفتقر هذه المؤسسات الى وجود مؤسسات متخصصة، كالبنوك الإنمائية الصناعية (ماس، 2000).

وعملت هذه المعيقات الهيكلية على إضعاف القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية في الأسواق المحلية والخارجية، مما اضعف قدرتها على الاستمرارية والبقاء.

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

تعريف التكامل العمودي

يستخدم مصطلح التكامل العمودي بطريقتين مختلفتين في اقتصاديات الصناعة. الأولي تتصل بوضع أو هيكل تنظيمي موجود. وحسب هذا المفهوم فالتكامل العمودي يتصل بمدى قيام وحدة الأعمال المنفردة بإنجاز مراحل متتابعة في إعداد وتوزيع المنتج، والثانية للتعبير عن السلوك الإداري، حيث يعبر

المصطلح عن قرار المنشاة في التحرك الى مرحلة تصنيعية أو توزيعية أخرى، من خلال الاندماج الراسي أو بتشييد وحدات إنتاجية أو توزيعية جديدة (كلارك، 1994).

وهناك عدة تعريفات لمفهوم التكامل العمودي، تركز جميعها على فكرة قيام المؤسسة بتنفيذ اكثر من عملية انتاجية[1]. ويتم التكامل العمودي بطريقتين هما: تكامل عمودي خلفي وتكامل عمودي أمامي. ويعني التكامل الخلفي، قيام المنشاة بالتحرك نحو مصادر المدخلات، أما التكامل للأمام، فهو يعني قيام المنشاة بالتحرك نحو الأمام لتسويق منتجاتها بنفسها.

طرق قياس التكامل العمودي

يقاس التكامل العمودي بعدة طرق أهمها:

1- نسبة القيمة المضافة الى المبيعات: وتعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة التكامل العمودي، بحيث أن ارتفاع هذه النسبة يشير الى ارتفاع بدرجة أعلى من التكامل العمودي. ومن الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة (Scherer, 1980)، (عطية، 1997):-

* أن مؤشر التكامل يختلف من منشاة إلى أخرى، وذلك ناجم عن الاختلاف في الأرباح التي تحققها المنشات، وهذا لان الأرباح هي جزء لا يتجزأ من القيمة المضافة التي يتم من خلالها حساب مؤشر التكامل حتى لو تساوى حجم العمليات التي تنفذها المنشات وعددها.

* عدم إمكانية إجراء المقارنات بين المنشات المختلفة بسبب اختلاف المراحل الإنتاجية بين المنشات.

* في حالة تغير أسعار المخرجات بمعدل يختلف عن معدل التغير في أسعار المدخلات، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف مؤشر التكامل، على الرغم من ثبات العمليات التي تنفذها المنشات.

---

[1] ومن هذه التعريفات:-

1- دمج وتوحيد مؤسستين أو اكثر تحت إدارة واحدة، بحيث يصبح عملهما مشتركا (Clarkson, 1982).
2- المؤسسة تمارس اكثر من نشاط في مراحل متتالية في مجال إنتاج السلعة وتوزيعها وتسويقها(Scherer, 1980).
3- عملية اتحاد أو دمج لمراحل إنتاجية مختلفة (Shepherd,1990).
4- قيام المؤسسة بتوسيع نطاق نشاطها لتشمل بعض النشاطات السابقة التي تحتاجها في عملياتها الإنتاجية، والتي يتم التزود بها من قبل المنتجين أو مؤسسات أخرى (Sawyer, 1985).
5- اندماج بين منشاة تنتج مدخلاً ومؤسسة أخرى تستخدم هذا المدخل في إنتاجها(Landsburg, 1992).
6- اندماج المؤسسات والمنشات الصناعية التي تعمل بالمراحل الإنتاجية المختلفة، بحيث تصبح مؤسسة واحدة (درويش، 1985).

* إن القيمة المضافة تشمل عدة مكونات منها، أجور العاملين والأرباح، وتكلفة راس المال، لذا فـــان أي تغيير في هذه المكونات سيؤدي الى تغيير هذه النسبة دون تغير حقيقي في العمليات الإنتاجية التي تنفذها المؤسسة.

* تغيير هيكل الصناعة من خلال زيادة التركيز الصناعي مثلا سيغير نسبة القيمة المضافة الى المبيعات دون حدوث تغير حقيقي في التكامل العمودي (Lipczynsk and Wilson, 2001).

* في حالة تغيير تقنيات الإنتاج مما قد يغير مشتريات المنشاة وقيمتها المضافة وبالتالي تغير نسبة القيمة المضافة الى المبيعات دون تغير حقيقي في درجة التكامل العمودي، وتبرز هذه المشكلة عنـــد المقارنـــة التاريخية(Lipczynsk and Wilson, 2001).

2) نسبة الاعتماد على السوق: وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن مقياسين للتكامل أحدهما تكامـــل نحـــو الأمام، والآخر تكامل نحو الخلف، وكلاهما يوضح مدى اعتماد المنشاة على السوق ودرجة التكامل.

3) عدد العمليات والمرحل الإنتاجية التي تنفذها المؤسسة: من الانتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة هـــي في تعريف المرحلة الإنتاجية التي قد تحوي اكثر من عملية أو خطوة.(Shepherd, 1990). كما انه من الصعوبة تحديد بداية كل مرحلة إنتاجية ونهايتها (Lipczynsk and Wilson, 2001).

4) يمكن استخدام نسبة العمال في مراحل الإنتاج الثانوية الى العمال في المراحل الأساسية والرئيســـية، بحيث انه إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فان ذلك مؤشر على وجود التكامل العمودي في المؤسسة(Gort, 1962).

5) نسبة المخزون الى المبيعات: بحيث أن هذه النسبة تكون مرتفعة ومؤشراً على وجود التكامل العمودي من خلال زيادة المخزون في المؤسسة الذي ينجم عن زيادة عـــدد العمليـــات الإنتاجيـــة التـــي تنفـــذها المؤسسة.(Clarkson, 1982).

الدراسات السابقة

هناك كثير من الدراسات التي اهتمت بموضوع التكامل العمودي، وطرق قياسه وعلاقتـــه بـــالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها القوة الاحتكارية وتأثير التكامل العمودي على أداء المؤسسات. حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على إختبار حوافز التكامل العمودي هل هي بســـبب تكلفـــة المعـــاملات والعقود أو كمصدر لخلق أو إلغاء قوة إحتكارية. فقد قام مونتفرد وتيسي بدراسة سلوك التكامل العمودي لمنتجي السيارات في الولايات المتحدة وأكدت دراستهما أن السلوك الانتهازي هو الذي يدفع الشـــركات للتكامل العمودي(Montererde and Teece 1982) وكذلك دراسة ماســـتن فقـــد بينـــت أن التكامـــل العمودي في الصناعات الفضائية والجوية ناجم عن خصوصية المنتجات التي تحتاجها شركات الطيـــران كمبرر للتكامل العمودي، وهذا ما يدعم نظرية تكلفة إتمام المعاملات والعقـــود(Masten 1984). أمـــا دراسة سبيلر التي ركزت على التكامل العمودي من خلال الإندماج بين شركات قائمة، فقد توصلت أيضا

إلى أن تقليل تكلفة المعاملات والعقود هي الدافع للتكامل العمودي (Spiller 1985). كذلك فقد كانت هناك دراسة John and Weits لمجموعة من المنشات الصناعية أثبتت أن دوافع التكامل الأمامي هي تقليل تكلفة إتمام المعاملات (John and Weits, 1988). وكذلك دراسةKrickx لصناعة أجهزة الكمبيوتر المركزية، اثبتت أثبتت أن التكامل يبرر على أساس تكلفة المعاملات (Krickx, 1995).

أما الدراسات العربية فمنها دراسة نصر التي أجراها على الصناعات الأردنية سنة1990، حيث تبين أن درجة التكامل العمودي كانت مرتفعة في الصناعات الاستخراجية، ومتفاوتة بشكل كبير وواضح في الصناعات التحويلية، كما تبين وجود علاقة قوية بين التكامل العمودي والكفاءة الاقتصادية(نصر، 1993). أما دراسة حميدات فقد توصلت إلى أن الهدف الرئيسي من وراء قيام المؤسسات الصناعية بالتكامل العمودي هو لزيادة الأرباح (حميدات، 1998).

مبررات التكامل العمودي: الايجابيات والسلبيات

التكامل العمودي هو قرار إداري يترتب عليه منافع (Benefits) ويرافقه تكاليف (Cost)، وبالتالي لابد من مقارنة كافة البدائل المتاحة أمام الإدارة، مثل هل تلجأ الشركة الى التكامل، وفي حالة إقرار التكامل هل سيكون تكاملا" بالإندماج مع منشات قائمة أو تأسيس وحدات جديدة داخل المنشأة ؟ ويبرر قرار التكامل العمودي بشكل عام على أسس إقتصادية إما لخلق أو التخلص من قوة إحتكارية (market power argument) لتقليل تكلفة المعاملات مع الأطراف الأخرى (transaction cost argument). وقبل الحديث عن المنافع لابد من تحديد التكاليف التي قد تتحملها المنشأة في حالة التكامل العمودي. ويمكن تصنيف هذه التكاليف إلى ثلاثة بنود هي (Carlton and Perloff 1990):-

1) قد تكون تكلفة الحصول على العناصر الإنتاجية أو توزيع منتجات المنشأة بشكل ذاتي (تكامل عمودي) أعلى من تكلفة الحصول عليها من أطراف أخرى.

2) سيعمل التكامل العمودي على زيادة حجم الشركة، وقد يرافق ذلك مشاكل إدارية في ضبط الأقسام المختلفة وهو ما يعرف ب "عدم كفاءة مجهولة المصدر"، X-inefficiency.

3) في حالة التكامل العمودي من خلال الإندماج مع شركات قائمة قد يتطلب ذلك دفع مصاريف قضائية أمام المحاكم لإقناعها بأن الإندماج لن يضر بالمنافسة أو المستهلكين.

ومقابل هذه التكاليف، فإن للتكامل العمودي منافع تتمحور حول تقليل التكاليف أو تقليل عنصر المخاطرة (Fronmueller, 1999) قد يكون مصدر المنافع واحداً أو أكثر من البنود الآتية:-

1) التكامل العمودي يقلل من تكلفة إتمام المعاملات والعقود (Transaction cost) الموكل تنفيذها إلى شركات أخرى سواء" للحصول على عناصر الإنتاج أو تسويق المنتجات، وتزداد أهمية تكلفة إتمام المعاملات كلما زاد السلوك الإنتهازي للأطراف الأخرى ، وكلما قل عدد المزودين لعناصر الإنتاج أو

الموزعين للمنتجات، وكلما كانت الخدمة المراد الحصول عليها من الآخرين متخصصة جدا" أو بقية دوائر الإنتاج

2) التكامل العمودي قد يسهل قدرة المنشأة على تجنب أو التهرب من القيود والأنظمة الحكومية بما فيها تحويل الأرباح (profit shifting)، أوأسعار التحويل (transfer price).

3) التكامل العمودي قد يعمل على زيادة القوة الإحتكارية من خلال: قد يعمل مزود (supplier) عنصر إنتاجي معين لصناعة تسودها المنافسة على التكامل مع بعض المنتجين لتقليل المنافسة بينهم، وبالتالي زيادة قوته الإحتكارية من خلال خلق عوائق دخول أمام منتجين جدد.

4) التكامل العمودي قد يعمل على التخلص من القوة الإحتكارية، فقد يلجأ مستخدم عنصر إنتاجي معين للتكامل مع الطرف الذي يزوده بذلك العنصر للتخلص من القوة الإحتكارية.

5) تقليل التكاليف من خلال تحقيق وفورات الحجم: يمكن للشركات الضخمة أن تحقق وفورات في تكاليف الإعلان والنقل والتسويق والمشتريات وغيرها مما يسمى بتكاليف المعاملات (عطية، 199). كما يمكن تقليل التكاليف من خلال التوفير في تكاليف المخزون، فعندما يكون هناك تكامل في المراحل الإنتاجية المختلفة والمتتابعة، فان الحاجة للاحتفاظ بمخزون كبير تصبح غير ضرورية بالصورة التي تكون فيها المنشاة تنفذ عملية إنتاجية واحدة. وللتكامل العمودي اثر واضح في زيادة القدرة التنافسية سواءً أكان تكاملاً للإمام أم للخلف.

بناءً على ما سبق ذكره، فان التكامل العمودي يعمل على تقليل تكاليف الإنتاج، أو زيادة الإيرادات، وبالتالي زيادة الأرباح، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة التنافسية. وهذا يجعل اقتراح زيادة التكامل العمودي للصناعات القائمة أمرا مقبولا وعقلانيا، وذلك لزيادة القدرة التنافسية. ولابد من الاشارة هنا الى ان التكامل العمودي قد ينجم عنه نتائج اقتصادية سلبية من وجهة نظر المجتمع، خاصة عندما يكون مبرره زيادة القوة الاحتكارية للمنتج وما لذلك من اثارا سلبية على الكفاءة الاقتصادية والانتاجية (كلارك 1994).

النموذج القياسي والنتائج المقدرة

النموذج القياسي والمتغيرات

تم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وذلك لتحديد العلاقة بين الأداء الاقتصادي والتكامل العمودي ، ويأخذ النموذج القياسي الشكل الآتي:

$$\mathbf{Pi = \alpha_0 + \alpha_1 VIi + \alpha_2 Ai/Si + \alpha_3 VAi/Wi + \alpha_4 Li + ei}$$

حيث تمثل:-

Pi: الأرباح في القطاع i

VIi: مؤشر التكامل العمودي في القطاع i

Ai/Si: كثافة الدعاية في القطاع i (Ai تمثل مصاريف الدعاية، Si تمثل المبيعات)
VAi: القيمة المضافة للقطاع i
Wi: تعويضات العمل في القطاع i
Li: عدد العاملين في القطاع i
ei: مقدار الخطأ.

وتم قياس الاداء الاقتصادي باستخدام طريقة Collins و Preston والمعروفة بهامش السعر والتكلفة Price-Cost Margin وتحسب الأرباح باقتطاع تعويضات العمال من القيمة المضافة ثم قسمة ذلك على المبيعات.[1] ويعتبر هذا المقياس مؤشرا اوليا على ارباح المنشاة، ولا بد من اقتطاع تكلفة استخدام راس المال والضرائب والرسوم المستحقة لتقدير الارباح الاجمالية. وتعذر احتساب الارباح لعدم توفر بيانات حول تكلفة استخدام راس المال خاصة الاهتلاكات. أما مؤشر التكامل العمودي فقد تم احتسابه في هذه الدراسة بقسمة القيمة المضافة على المبيعات، وعلى الرغم من المآخذ المشار إليها سابقا حول هذه الطريقة لقياس التكامل العمودي إلا أنها تبقى من اكثر الطرق المستخدمة في الدراسات التطبيقية. وتم إضافة متغيرات مستقلة الى المعادلة إضافة الى مؤشر التكامل العمودي للتقليل من احتمالية حدوث انحياز إحصائي ناجم عن حذف متغيرات مستقلة تفسر أداء الشركات، ومن هذه المتغيرات، إنتاجية الدينار المنفق على العمال، وكثافة الدعاية، وحجم المنشاة. واستخدم عدد العمال كمؤشر لقياس حجم المنشاة، وذلك لدقة البيانات المتوفرة حول عدد العمال، وعدم حساسيته لتقلبات الاسعار. مع العلم ان هنالك عدة مقاييس لحجم المنشاة مثل، حجم الإنتاج والقيمة المضافة وراس المال، الا ان جميعها تعاني من مشاكل في قياسها، مما يعطي الافضلية لعدد العمال كمقياس للحجم. وتتوقع النظرية الاقتصادية أن يكون تأثير إنتاجية الدينار المنفق على العمل إيجابيا على أداء المنشاة، وكذلك تأثير كثافة الدعاية، أما تأثير حجم المنشاة على أدائها فلا يمكن تحديده مسبقا، وقد يكون موجبا أو سالبا. أما مؤشر التكامل العمودي، فان النظرية الاقتصادية تتوقع أن ينعكس إيجابا على أداء المؤسسة .

ولاختبار ما إذا كان هنالك اختلاف إحصائي بين تأثير التكامل العمودي على الأداء الاقتصادي تبعا لاختلاف حجم المنشاة أو موقعها الجغرافي. فقد تم تقسيم المنشات الى مجموعتين حسب الحجم ، بحيث صنفت المنشات الى منشات صغيرة إذا كان عدد العاملين فيها اقل من 9 عمال، ومنشات كبيرة إذا كان عدد العمال يزيد عن 9 عمال، وكذلك قسمت المنشات الى مجموعتين الأولى المنشات التي تقع في الضفة الغربية والثانية التي تقع في قطاع غزة، وقد استخدم اختبارChow للكشف عن الدلالة الإحصائية

[7]– لا بد من الاشارة هنا الى ان هناك العديد من المقاييس للاداء الاقتصادي (الربحية) منها معدل العائد على راس المال، زمعدل العائد على المبيعات. الا ان ندرة البيانات التفصيلية حول اداء الشركات عادة ما يعيق استخدام هذه المقاييس، ويكون البديل هو استخدام مقياس هامش السعر والتكلفة. لمزيد من التفاصيل حول هذه المقاييس يمكن الرجوع الى كلارك 1994، وعطية 1997.

الفروقات بين هذه المجموعات. واعتمد التحليل الإحصائي على بيانات المسح الصناعيلسنة1997 والذي نفذته وزارة الصناعة حيث شمل المسح 5900 منشأة.

النتائج المقدرة

يتضح من الجدول رقم (2) ارتفاع درجة التكامل العمودي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، فقد بلغ في المتوسط 60%، وتزداد قيمته لتصل إلى 88% لصناعة الزيوت والدهون، ويزيد المؤشر عن 50% لمعظم الفروع الصناعية. وهذه النسبة مرتفعة عند مقارنتها ببعض الدول العربية المحيطة، فقد بلغت 41% للصناعات التحويلية الاردنية سنة1987 ، و 25% في مصر سنة 1981، و19% في الكويت سنة 1983 (نصر 1993).

كما يتضح من الجدول رقم (3) وجود ارتباط إيجابي قوي بين درجة التكامل العمودي والأداء الاقتصادي، إذ بلغ معامل الارتباط الجزئي لجميع المنشات 66% ويتمتع بدلالة إحصائية عالية جدا، كما أن معامل الارتباط كان موجبا لجميع الفروع الصناعية، ويرتفع معامل الارتباط ليصل إلى 93% في صناعة منتجات الألبان. وهذا مؤشر أولي على دور التكامل العمودي في تفسير الأداء الاقتصادي من صناعة لأخرى، ويؤكد ذلك نتائج الانحدار المتعدد الواردة في الجدول رقم (4) إذ بلغ المعامل المقدر لتأثير التكامل العمودي على الأداء الاقتصادي 68% لجميع المنشات الصناعية بمعنى أن زيادة درجة التكامل العمودي بنقطة مئوية واحدة ستؤدي الى زيادة الأداء الاقتصادي بـ 68% نقطة مئوية، ويمتاز هذا التأثير بارتفاع دلالته الإحصائية. وتختلف هذه الزيادة من صناعة الى أخرى، إذ يتراوح المعامل المقدر من 43% (صناعة الأقمشة والتريكو) الى 23% (صناعة استغلال المحاجر) وتبين أيضا أن جميع الصناعات تستفيد من إستراتيجية التكامل العمودي لزيادة أرباحها، إذ أن جميع المعاملات المقدرة موجبة وذات دلالة إحصائية تزيد عن 95% (α<%5).

إلا أن تأثير التكامل العمودي في الأداء الاقتصادي يتأثر بحجم المنشاة، ويتضح من الجدول رقم (5) أن المنشات الصغيرة تستفيد اكثر من التكامل العمودي مقارنة بالمنشات الكبيرة، إذ بلغ المعامل المقدر للمنشات الصغيرة 80% مقارنة بـ 49% للمنشات الكبيرة. ويبين الجدول رقم (6) أن لهذه الفروقات دلالة إحصائية كبيرة، والأمر ذاته ينطبق على موقع المنشات الصناعية، حيث يزيد تأثير التكامل العمودي الإيجابي في الأداء الاقتصادي للمنشات الواقعة في الضفة الغربية(79%) مقارنة بتلك الواقعة في قطاع غزة(47%)، كما أن لهذه الفروقات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.

الاستنتاجات والتوصيات

لقد بينت الدراسة ارتفاع درجة التكامل العمودي في الصناعات التحويلية الفلسطينية، مقارنة ببعض الدول العربية، واختلافها من صناعة لاخرى. كما تبين من الإحصائية المقدرة وجود تأثير إيجابي ذي دلالة

إحصائية للتكامل العمودي في أداء الشركات مع اختلاف هذا التأثير من صناعة الى أخرى. ويترتب على ذلك ضرورة التفكير جديا في زيادة التكامل العمودي للمنشآت الصناعية كوسيلة لتحسين الأداء الاقتصادي. ويتم ذلك من خلال الاندماج بين المنشات القائمة أو/و التوسع الذاتي للمنشات بإضافة مراحل إنتاجية أمامية أو خلفية للمراحل التي تنفذها حاليا.

وتنبع أهمية استراتيجية التكامل العمودي في تحسين القدرة التنافسية للمنشات الصناعية الفلسطينية، والتي باتت تواجه منافسة قوية في الأسواق المحلية والعالمية، وقد استفحلت هذه المشكلة مؤخرا في أعقاب سياسة الانفتاح التجاري التي تمارسها إسرائيل، حيث خفضت الرسوم الجمركية على العديد من السلع مما زاد الواردات من هذه السلع، وبخاصة تلك المستوردة من دول شرق أسيا بما فيها الأحذية والملابس، وغيرها من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، لذا فان المنشات الصناعية بحاجة ماسة الى خلق وتطوير مزايا تنافسية ديناميكية. إلا انه تجدر الإشارة هنا الى أن زيادة الأرباح المرافقة للتكامل العمودي قد تأتى على حساب المستهلك من خلال زيادة القوة الاحتكارية.

وهنا يأتي دور الدولة عند رسم استراتيجية وسياسات التصنيع اللازمة لتنمية القطاع الصناعي الفلسطيني. اذ تستطيع الدولة تشجيع عمليات التكامل العمودي التي تحسن الأداء الاقتصادي من خلال زيادة كفاءة المنتجين ومحاربة حالات الاندماج التي ستزيد القوة الاحتكارية. ويمكن ان تقدم الدولة حوافز مادية وإجرائية للمنشات التي تزيد من درجة تكاملها عموديا، وتشمل الحوافز المادية الإعفاءات الضريبية، والحوافز الإجرائية تشمل تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير، وتوفير معلومات حول مصادر المواد الخام، وتقنيات الإنتاج. كما قد تلجأ الدولة الى إجبار المنشات على الاندماج لرفع كفاءتها، وتحسين قدرتها التنافسية في مواجهة متطلبات المنافسة العالمية، وبخاصة في ظل التوجه نحو تحرير التجارة العالمية، وينطبق ذلك بشكل خاص على مصانع الأحذية في المناطق الفلسطينية، حيث يوجد حوالي 650 مصنع أحذية معظمها ورش صغيرة أصبحت تواجه مشاكل عديدة بسبب تدفق الأحذية المنتجة في دول شرق أسيا، وبخاصة الصين. ولا بد من دراسة إمكانية دمج بعض هذه المنشات وتطوير روابطها الأمامية والخلفية لتطوير قدرتها التنافسية، إذ أن بقاءها على وضعها الحالي سيدفع معظمها الى الإغلاق لا محالة. الأمر ذاته ينطبق على صناعتي الأدوية والملابس. إضافة الى ذلك، لا بد من إعداد برامج تدريبية للمسؤولين في المنشات الصناعية لتوعيتهم بأهمية التكامل العمودي وأشكاله وخطوات تنفيذه.

الجدول (1)

توزيع المنشات الصناعية التي شملها المسح الصناعي لسنة1997 حسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات
أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر	301
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	771

صنع منتجات التبغ	5
صنع المنسوجات	197
صنع الملابس	982
دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	264
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	279
صنع الورق ومنتجات الورق	37
الطباعة والنشر	85
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	6
صنع المواد والمنتجات الكيميائية	145
صنع منتجات المطاط واللدائن	140
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1437
صنع الفلزات القاعدية	20
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	589
صنع الآلات والمعدات الأخرى	114
صنع الآلات الكهربائية الأخرى	46
صنع معدات الراديو والتلفزيون	4
صنع الأجهزة الطبية	30
صنع المركبات والمركبات المقطورة	23
صنع معدات النقل الأخرى	5
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	419

المصدر: وزارة الصناعة، ملف المسح الصناعي 1997.

الجدول (2)

إحصاءات وصفية لمنشات العينة

دليل النشاط الاقتصادي	حصة العامل من راس المال بالدولار	إنتاجية الدولار المنفق على العامل	كثافة الدعاية	المعدل العائد على المبيعات	التكامل العمودي
استغلال المحاجر	25108	5.21	0.04	0.56	0.81
الزيوت والدهون	25858	20.1	0.02	0.74	0.88
منتجات الألبان	25802	9.89	0.04	0.38	0.5
منتجات طواحين الحبوب	19142	5.39	0.1	0.48	0.55
منتجات المخابز	9057	6.76	0.23	0.39	0.51
منتجات الأغذية الأخرى	11100	6.59	0.13	0.25	0.3
مشروبات ومياه معدنية	30311	4.1	0	0.37	0.47
غزل الألياف المنسوجات	20788	6.31	0.08	0.32	0.48
إتمام وتجهيز المنسوجات	11356	8.29	0.15	0.46	0.6
الأقمشة والتريكو	19349	3.65	0.07	0.3	0.57
الملابس	3622	3.82	0.05	0.42	0.84
دبغ وتهيئة الجلود	22825	4.99	0.06	0.32	0.48
الحقائب والسروج	3410	8.37	0	0.54	0.76
الأحذية	7429	7.47	0.04	0.41	0.58
الأخشاب للأبنية والمنشات	8808	10.48	0.01	0.44	0.49
الأوعية الخشبية	4272	2.98	0	0.3	0.44
منتجات خشبية أخرى	6434	4.49	0.02	0.54	0.74
الطباعة	23686	8.06	0.25	0.38	0.58
المواد الكيميائية الأساسية	5007	3.15	0	0.32	0.42

الصابون والمنظفات	14308	4.53	0.46	0.29	0.46
المنتجات اللدائنية	32139	5.5	0.08	0.29	0.44
الزجاج	7121	8.54	0.5	0.45	0.57
منتجات خزفية	8954	4.15	0.18	0.5	0.63
منتجات معدنية لافلزية أخرى	22691	5.25	0.03	0.29	0.45
تشكيل الأحجار	19403	4.1	0.04	0.24	0.47
المنتجات المعدنية الإنشائية	7409	12.04	0.07	0.46	0.51
معالجة وطلي المعادن	10435	9.99	0.07	0.63	0.72
منتجات المعادن الأخرى	23292	3.08	0.03	0.39	0.54
الآلات الزراعية	5840	9.65	0	0.62	0.7
الأجهزة المنزلية الأخرى	11247	4.47	0.05	0.43	0.57
الأثاث	8796	11.24	0.08	0.46	0.54
جميع المنشات	14145	6.36	0.08	0.4	0.6

المصدر: وزارة الصناعة، ملف المسح الصناعي 1997.

الجدول (3)

معامل الارتباط الجزئي بين التكامل العمودي والأرباح

دليل النشاط الاقتصادي	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
استغلال المحاجر	0.75	0
الزيوت والدهون	0.75	0
منتجات الألبان	0.93	0
منتجات طواحين الحبوب	0.90	0
منتجات المخابز	0.81	0
الشكولاته والحلويات	0.70	0.001
منتجات الأغذية الأخرى	0.93	0
غزل الألياف المنسوجات	0.63	0

إتمام وتجهيز المنسوجات	0.71	0
الأقمشة والتريكو	0.39	0.063
الملابس	0.39	0
دبغ وتهيئة الجلود	0.94	0
الأحذية	0.60	0
الأخشاب للأبنية والمنشات	0.89	0
منتجات خشبية أخرى	0.55	0
الطباعة	0.73	0
الصابون والمنظفات	0.82	0
المنتجات اللدائنية	0.72	0
الزجاج	0.84	0.16
منتجات خزفية	0.79	0
منتجات معدنية لافلزية أخرى	0.74	0
تشكيل الأحجار	0.70	0
المنتجات المعدنية الإنشائية	0.81	0
معالجة وطلي المعادن	0.87	0
الأجهزة المنزلية الأخرى	0.84	0
الأثاث	0.84	0
جميع المنشات	0.66	0

المصدر: وزارة الصناعة، ملف المسح الصناعي 1997.

الجدول (4)

نتائج الانحدار المقدرة للعلاقة بين التكامل العمودي وبعض المتغيرات المستقلة حسب النشاط الاقتصادي

دليل النشاط الاقتصادي	المقدار الثابت	مؤشر التكامل العمودي	كثافة الدعاية	إنتاجية الدولار المنفق على العامل	عدد العمال	معامل التحديد المعدل
استغلال المحاجر	0.56- (9.12-)	1.23 (17.85)	0.03- (1.36-)	0.01 (7.6)	0.002 (1.47)	0.66
الزيوت والدهون	0.17- (2.85-)	0.94 (14.25)	0.01 (0.21)	0.003 (9.34)	0.00005 (1.47)	0.74
منتجات الألبان	0.13- (3.24-)	0.89 (9.95)	0.05- (0.69-)	0.01 (2.7)	0.00002 (0.57)	0.93
منتجات طواحين الحبوب	0.11- (2.81-)	0.67 (7.3)	0.01 (0.37)	0.02 (4.52)	0.001- (0.31-)	0.95

منتجات المخابز	0.2- (6.58-)	0.97 (16.9)	0.01- (0.84-)	0.004 (5.47)	0.00008- (0.73-)	0.74
منتجات الأغذية الأخرى	0.1- (5.1-)	0.94 (15.02)	0.01- (0.37-)	0.005 (3.1)	0.0008- (0.96-)	0.91
غزل الألياف المنسوجات	0.03 (0.41)	0.47 (4.2)	0.08- (0.86-)	0.01 (3.3)	0.001 (0.46)	0.62
إتمام وتجهيز المنسوجات	0.02- (0.2-)	0.61 (5.64)	0.03- (1.49-)	0.01 (1.49-)	0.002- (0.84-)	0.57
الأقمشة والتريكو	0.03- (0.21-)	0.43 (1.96)	0.08- (0.44)	0.01 (0.44)	0.001- (0.37-)	0.23
الملابس	0.007- (1.8-)	0.58 (12.13)	0.0009- (0.45-)	0.0002 (7.16)	0.0002- (4.39-)	0.21
دبغ وتهيئة الجلود	0.2- (2.58-)	0.89 (8.87)	0.006- (0.69-)	0.0007 (2.64)	0.0004 (0.65)	0.89
الأحذية	0.04- (1.1-)	0.56 (8.87)	0.007 (1.16)	0.0007 (7.71)	0.00006- (1.02-)	0.56
الأخشاب للأبنية والمنشات	0.18- (3.03-)	0.86 (11.86)	0.002 (0.19)	0.0007 (6.21)	0.00003 (0.003)	0.86
منتجات خشبية أخرى	0.28- (2.75-)	0.57 (4.76)	0.54- (2.41-)	0.003 (6.65)	0.001 (1.16)	0.57
الطباعة	0.16- (2.27-)	0.77 (6.95)	0.002 (0.42)	0.0004 (3.56)	0.00002- (0.14-)	0.65
الصابون والمنظفات	0.2- (3.79-)	0.82 (9.65)	0.0006- (0.68 -)	1.03 (4.17)	0.0003 (1.34)	0.69
المنتجات اللدائنية	0.12- (3.4-)	0.73 (10.01)	0.0006- (0.14-)	0.0008 (5.18)	0.0002 (0.89)	0.68
الزجاج	0.56- (1.52-)	0.73 (2.17)	0.009- (0.79-)	0.008 (2.1)	1.1 (0.76)	0.38
منتجات خزفية	0.17- (1.73-)	0.76 (5.54)	0.002 (0.65)	0.001 (3.43)	0.00006 (0.11)	0.64
منتجات لافلزية أخرى	0.11- (6.14-)	0.82 (22.82)	0.006- (1.92-)	0.00004 (3.21)	0.0001 (1.65)	0.56
المنتجات المعدنية الإنشائية	0.007- (2.16-)	0.87 (16.1)	0.17- (12.01-)	0.0003 (5.54)	0.0003- (1.54-)	0.79
معالجة وطلي المعادن	0.11- (1.11-)	0.99 (8.81)	0.006- (0.65-)	0.00002 (1.44)	0.002- (1.31-)	0.76
منتجات المعادن الأخرى	0.004- (1.1-)	0.43 (5.58)	0.002- (0.2-)	0.002 (5.93)	0.000006 (0.05)	0.8
الأجهزة المنزلية الأخرى	0.008- (1.5-)	0.65 (7.9)	0.11 (1.13)	0.001 (5.01)	0.0003- (0.81-)	0.83
الأثاث	0.1- (4.48-)	0.85 (20.9)	0.0006- (0.46-)	0.0003 (8.36)	0.0001- (1.59-)	0.78
جميع المنشات	0.006- (7.42-)	0.68 (55.4)	0.0009- (1.91-)	0.0002 (16.02)	0.0002- (7.49-)	0.47

القيمة بين الأقواس تمثل قيمة T المحسوبة.

المصدر: وزارة الصناعة، ملف المسح الصناعي 1997.

الجدول (5)

نتائج الانحدار المقدرة للعلاقة بين التكامل العمودي وبعض المتغيرات المستقلة حسب بعض المتغيرات

(القيم بين الأقواس قيمة t المحسوبة)

المنشآت العاملة	عدد المنشآت	المقدار الثابت	مؤشر التكامل العمودي	كثافة الدعاية	إنتاجية الدولار المنفق على العامل	عدد العمال	معامل التحديد المعدل
حسب عدد العمال							
المنشآت الصغيرة	3807	0.001- (1.1-)	0.8 (56.8)	0.00004- (4.5-)	0.0001 (12.3)	0.002- (11.6-)	0.58
المنشآت الكبيرة	1085	0.0003- (1.6-)	0.49 (21.2)	0.0005- (0.8-)	0.0006 (12.23)	0.00002- (0.54-)	0.38
جميع المنشآت	5077	0.0006- (7.4-)	0.68 (55.4)	0.0009- (1.91-)	0.0002 (16)	0.0002- (7.5-)	0.47
حسب الموقع والمنطقة الجغرافية							
المنشآت العاملة في الضفة الغربية	3727	0.11- (12.1-)	0.79 (55.9)	0.001- (2.84-)	0.0001 (12.8)	0.0001- (5.2-)	0.55
المنشآت العاملة في قطاع غزة	1350	0.002- (1.4-)	0.47 (22.83)	0.00006 (0.1)	0.001 (19.8)	0.0002- (3.7-)	0.46
جميع المنشآت	5077	0.006- (7.4-)	0.68 (55.4)	0.0009- (1.91-)	0.0002 (16)	0.0002- (7.5-)	0.47

ملاحظة: المنشاة الصغيرة هي التي توظف اقل من 9 عمال، والكبيرة تلك التي توظف اكثر من 9 عمال.

المصدر: وزارة الصناعة، ملف المسح الصناعي 1997.

الجدول (6)

مجموع مربعات عامل الخطأ للمنشآت الصناعية حسب عدد العمال، والموقع

المنشآت الصناعية	عدد المنشآت العاملة	معامل التحديد المعدل	مجموع مربعات عامل الخطأ	قيمة F المحسوبة لاختبار Chow
حسب عدد العمال				
المنشآت الصغيرة	3807	0.58	88.11	167.7
المنشآت الكبيرة	1085	0.38	41.86	
جميع المنشآت	5077	0.47	155.13	
حسب الموقع والمنطقة الجغرافية				
المنشآت العاملة في الضفة الغربية	3727	0.55	102.7	118.33
المنشآت العاملة في قطاع غزة	1350	0.46	34.69	
جميع المنشآت	5077	0.47	155.13	

المصدر: وزارة الصناعة، ملف المسح الصناعي 1997.

المراجع

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المسح الصناعي. أعداد مختلفة. رام الله- فلسطين.

2- حميدات، وليد. التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعات الأردنية. البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الثاني. 1998.

3- درويش، سليم. الاقتصاد الصناعي: تشكيله، فعاليته وموقع المملكة العربية السعودية من تقنياته. تهامة، جدة، المملكة العربية sالسعودية. 1985.

4- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية. مصر، 1997.

5- كلارك، روجر. اقتصاديات الصناعة. تعريب: فريد بشير طاهر، مراجعة: كامل سلمان العاني، تقديم: سلطان ابن محمد بت علي السلطان. دار المريخ للنشر. الرياض. 1994.

6- مكحول، باسم. إعادة هيكلة صناعة الملابس في فلسطين للتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. منتدى أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. رام الله.2000.

7- الصناعة الدوائية في فلسطين: الواقع والآفاق. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. رام الله.1999.

8- القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنة بالصناعة الأردنية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. رام الله. 1996.

9- صناعة الأحذية في فلسطين وقدرتها على مواجهة التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. رام الله.2000.

10- تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. رام الله. 2000.

11- نصر، محمد محمود. التكامل العمودي في الصناعة الأردنية. مجلة الدراسات (العلوم الإنسانية)، المجلد العشرون(أ)، العدد الثالث. 1993.

12- وزارة الصناعة. برنامج تنمية القطاع الصناعي 1999-2001. وزارة الصناعة. اكتوبر1998.

13- Adelman, M. Concepts and Statistical Measurement of Vertical Integration. In Business Concentration and Price Policy. Princeton University Press 1995.

14- Campbell, Andrew. Vertical Integration: Synergy or Seduction. Long Range Planning, Vol.28, 1995.

15- Carlton, D.W. and Perloff, J.M. Modern Industrial Organization. Little Brown, London. 1990.

16- Clarkson, Kenneth W., & R. L. Miller. Industrial Organization: Theory, Evidence, and Public Policy. International Edition McGraw- Hill Book Co. Singapore. 1982.
17- Davies, S.W, and Morris, C. A New Index of Vertical Integration: Some Estimates for UK Manufacturing, International Journal of Industrial Organization 13, 1995.
18- Fronmueller, MP, and Reed, R., Omega International Journal of Management Science, Vol.24, No.6, 1996.
19- Gort, Michael. Diversification and Integration in American Industry. Princeton University Press, Princeton. 1962.
20- John, G. and Weits. B. A. Forward Integration into Distribution. An Empirical Test of Transaction Cost Analysis, Journal of Law and Economic Organization, Vol.4, P: 337-356, 1988.
21- Krickx, G. A. Vertical Integration in the Computer Main Frame Industry. Journal of Economic Behavior and Organization, Vol. 26, P: 75-91, 1995.
22- Laffer, Arther B. Vertical Integration by Corporations: 1929-1965. Review of Economics and Statistics. 51, Feb. 1969.
23- Landsburg, Steven E. Theory and Applications. Harcourt Brace Jovanovich, U.S.A. 1992.
24- Lipczynsk, J. and Wilson, John. Industrial Organization: An Analysis of Competitive Markets. Financial Times. London. 2001.
25- Masten, E. The Organization of Production Evidence from the Aerospace Industry. Journal of Law and Economics, Vol. 27:403-417. 1984.
26- Montevede, k. and Teece D. Appropriable Rents and Quasi-Vertical Integration- Journal of Law and Economics vol.25: 4.3-418. 1982.
27- Rueedi, Erna Kareer. Adaptation to Change: Vertical and Horizontal Integration in the Drug Industry. European Management Journal, Vol.15, No.4, August 1997.
28- Sawyer, Malcolm. The Economics of Industries and firms. Croom Helm Ltd.
29- Scherer, F. M. Industrial Market Structure and Economic Performance. Houghton Mifflin Company, Boston. 1980.
30- Shepherd, William G. The Economics of Industrial Organization. Prentice-Hall International, Inc. New Jersey. 1990.
31- Spiller, T. On Vertical Merger. Journal of Law and Economics, Vol. 1:285-312.